



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد العاشر – أكتوبر 2019

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

الدفاع عن المقدّسات وسياسات الأمن القوميّ الإيرانيّ

فراس إلياس

أكاديمي وباحث في الشؤون الإيرانية

ظهرت نظرية الأمانة ضمن الدراسات العلمية المهمة بالأبعاد الأمنية في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويرجع الفضل بشكل عام في بناء هذه النظرية إلى مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، وبشكل خاص إلى الأستاذين أولي ويفروباري بوزان، اللذان نقلتا مفهوم الأمن من التصورات التقليدية إلى مجالات أكثر اتساعاً وعمقاً، إذ إنّ أمانة موضوع معين لا يعني بالضرورة أنه يهدد جوهر بقاء الدولة المعنية، ولكن يعني أنّ شخصاً ما قد نجح في جعل موضوع ما مشكلة وجودية.

بعد تصاعد خطر تنظيم داعش في سوريا والعراق عام 2014، وإقدامه على تدمير الكثير من المراكز الشيعية المقدسة، وبعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، عمد صانع القرار الأمني في إيران إلى أمننة المراكز المقدسة وعدّها أحد الأبعاد المهددة للأمن القومي، حيث نجحت إيران في تشكيل ميليشيات مدافعي الحرم، التي تتكون من ميليشيات عراقية وسورية وأفغانية وباكستانية، فضلاً عن فيلق القدس وحزب الله، التي بررت مشاركتها في الحرب السورية بحجة الدفاع عن المقدسات، إذ دفعت إيران باتجاه أمننة موضوع الدفاع عن المقدسات، وسخرت كل قدراتها العسكرية في سبيل هذا المسعى، وجعلت منه مبرراً لتدخلها وحماية أمنها القومي.

تتعلق هذه الدراسة من خلال البحث في تصاعد تهديدات تنظيم داعش للشيعية في العراق وسوريا، باعتباره تهديداً للأمن القومي الإيراني، خصوصاً في كيفية تعاطي التنظيم مع الشيعة ومزاراتهم ومعتقداتهم كمذهب، الأمر الذي دفع للبحث في كيفية تعاطي صانع سياسة الأمن القومي الإيراني مع هذا التحدي الوجودي للشيعة هناك، الأمر الذي جعل منه معطى لتوظيف فرضيات نظرية الأمننة، التي تعتمد فكرتها الرئيسية على تحويل أي فعل من مستوى طبيعي إلى مستوى تهديدي، بالدرجة التي يسمح لها حشد المقدرات المادية والمعنوية لتجاوز هذا التهديد، وهنا يبرز التساؤل المركزي وهو كيف استطاعت إيران أمننة أطروحة الدفاع عن المقدسات؟ وكيف وُظفت هذه الأطروحة لخدمة أغراضها الأمنية؟ وما طبيعة التداييعات التي أفرزها هذا التعاطي أمنياً وسياسياً واجتماعياً، وكيف شكلت المشهد السياسي في العراق وسوريا نتيجة لكل ما تقدم؟

تجادل الدراسة بأن مسألة الدفاع عن المقدسات أصبحت اليوم أحد الشواغل الأمنية في إستراتيجية إيران الإقليمية، ومن ثمّ ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التي طرحتها، عبر تناول الأبعاد العامة للأنساق الأمنية التي يطرحها صانع القرار الأمني في إيران، التي عن طريقها سيتم الربط بين فكرتي الأمننة والدفاع عن المقدسات، وعلاقة ذلك بسياسة الأمن القومي الإيراني.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية على النحو الآتي:

أولاً: الأمننة والأمن القومي وسياسة إيران الأمنية: مدخل نظري

يمكن تحليل السياسة الأمنية الإيرانية ومسألة أمننة الدفاع عن المقدسات من خلال التركيز على مفهومَي الأمننة والأمن القومي وذلك من خلال الإشارة إلى ما يأتي:

1- نظرية الأمانة

إنّ الجوهر الأساس لنظرية الأمانة هو وصفها للأمن كفعل خطابي، إذ أشار أولي ويفر (Ole Wæver) إلى ذلك بالقول: "يُمثل شيء ما مشكلةً أمنيةً متى أعلنت النخب أنه كذلك"، هذا وتُشير فكرة الأمانة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألةً محددةً أو فاعل آخر على أنه يُشكل تهديداً فعلياً لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهاناً أمنياً، ومتى تم تطيرها في خطابٍ أمميٍّ على أنها تشكل تهديداً وجودياً فإن التعامل معها يتطلب إجراءات مستعجلة غير الإجراءات السياسي المعتاد، ويرى أنصار هذه النظرية، بأنّ الأمانة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين: الأول، الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، والثاني، تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، كما يقول باري بوزان (Barry Buzan): "إذا لم تعالج المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى؛ لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحراراً للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمانة الناجحة بالتحرك نحو الأمانة"⁽¹⁾.

وإذا نظرنا إلى تعريف مدرسة كوبنهاجن للأمانة لفهم ما تعنيه بصورة دقيقة، نجد أنّ مفهوم الأمانة يعني بالمحصلة النهائية "البقاء"، كما هو الحال فيما تذهب إليه المدرسة الواقعية، وبينما تبحث الأمانة في كافة العناصر الداخلية، نجد أنّ المدرسة الواقعية تركز بشكل أساسي على الدولة كوحدة رئيسة للتحليل⁽²⁾.

إنّ العناصر الأساسية لنظرية الأمانة هي: **الفعل الخطابى**، فعندما تصفُ النخب السياسية أنّ مشكلةً ما هي مشكلةٌ أمنية، فإنها تصبح مشكلةً أمنية، وهذا هو المقصود بكلمة "فعل خطابى"، وهذه النقطة تُعد واحدة من العناصر الرئيسة لمفهوم خطاب الأمانة (الخطاب)⁽³⁾، والعنصر الثاني هو التهديد، وهنا قد يكون التهديد مادياً أو معنوياً⁽⁴⁾. أما العنصر الثالث فهو الجمهور المستهدف، ويقصد به إقناع الجمهور المستهدف بأنّ قضيةً معينة هي قضيةٌ أمنية وتمثل تهديداً وجودياً.

تمشياً مع الأولوية التي تعطيها النظرية للدولة، فإنها بالعموم تتزامن مع الفهم الواقعي للدولة، ومع ذلك، فإنّ نهج مدرسة كوبنهاجن لا يعتمد على افتراض سيادة الدولة كما في حالة الواقعيين، وهذا له أكثر من نتيجة في الواقع، إذ يعترف بوزان وويفر ووايلد بأنّ الارتباط الوثيق بين الدولة والأمن هو حقيقةٌ تحليليةٌ بقدر ما هو موقفٌ سياسيٌّ شرعيٌّ؛ لذلك فإنّ حقيقة الدولة عموماً كعنصر فاعل بامتياز، ومجهزة بمهمة أمنية، وهيكلت بالطريقة الأكثر ملاءمةً لهذا الغرض، فإنها تؤدي بالنتيجة إلى حالة أمنية كونها كائنٌ مرجعي.

2- الأمن القومي

يُعرف الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية الشاملة؛ وبسبب العولمة حدثت تحولات في مفهوم الأمن، من أبرزها تحول مفهوم القوة، فلم يعد مفهوم الأمن يرتبط بالعامل العسكري، بل تعداه إلى السياسة والتكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي وتقنية المعلومات"⁽⁵⁾.

وعلى هذا الأساس أصبح التدخل الدولي في كثير من شؤون الدول الداخلية في ظل العولمة، أكبر من أي وقت مضى، واتخذت صوراً متغيرة، كما سمحت بأدوار متعددة لبعض التيارات الاجتماعية والأفكار الجديدة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، كما أنّ ظاهرة العنف والإرهاب التي برزت خلال العقد الأخيرين، أدت إلى تغيير مفاهيم الأمن القومي للدول، فأصبح الأمن للولايات المتحدة مثلاً يمتد إلى كل بقعة في العالم⁽⁶⁾، أمّا لإيران فأصبح الأمن مرتبطاً بإبعاد أيّ خطر يقترب من حدودها.

وتتعدد اتجاهات تعريف مفهوم الأمن القومي وهي على النحو الآتي:

أ- **الاتجاه التقليدي:** الذي يؤكد على أولوية الأمن العسكري، أي بمعنى أنّ الأمن القومي هنا يعني القوة العسكرية، وأنّ التهديدات التي تتعرض لها الدولة في الأغلب خارجية وعسكرية تستهدف السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها، ويرى هذا المفهوم أنّ بناء مؤسّسة عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات وتحقيق التفوق أو التوازن العسكري، هي أفضل صيغة من خلالها تحقق الدولة أمنها القومي⁽⁷⁾.

ب- **الاتجاه الحديث:** يرى هذا المنهج أنّ الأمن القومي مفهومٌ شاملٌ يتعلق بالدولة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، ويذهب إلى أنّ مجموعة التهديدات الموجهة ضد الدولة لا تنشأ من مصادر خارجية فحسب، وإنما من المصادر الداخلية والعبارة على الأغلب لحدود الدول، ويضع مجموعة بدائل غير عسكرية، ذات التأثير الشامل مثل: (الشرعية السياسية، التعايش الديني والقومي، والقدرات الاقتصادية وتوفر الموارد الأولية الأساسية، فضلاً عن البدائل العسكرية التي تشكل أحد المتطلبات الضرورية للأمن على مستوى الدولة)⁽⁸⁾.

ج- **الاتجاه المثالي:** ويرى أنّ مفهوم الأمن القومي لا يقف عند حدود الدولة، وإنما يتجاوز ذلك إلى ما يجري خارجها، وبما تقوم به الدول الأخرى وعلى الأصعدة كافة، فقيام دولة ما بأعمال عنف وقسر واضطهاد ضد شعبها قد يؤدي إلى هجرتهم إلى دولة أخرى، ويسبب إضراراً للأمن القومي للدولة الأخيرة، مما يدفعها للقيام بعمليات تدخل وبمستويات مختلفة ضد الدولة الأولى، مما يعني سلوكاً عدوانياً يمس سيادتها⁽⁹⁾. وهذا المنهج يسمى بالمنهج المثالي الذي يوسع من التهديدات التي تواجه الأمن القومي،

لتشمل تلك التي تواجه الأمن الإنساني والتهديدات البيئية والاقتصادية والكوارث الطبيعية والحركات (الإرهابية)، كما يرى هذا المنهج أنّ الأمن القومي يتحقق من خلال التآلف على الصعيد العالمي، وتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيد الداخلي⁽¹⁰⁾.

ومن هنا نلاحظ تعدد مفهوم الأمن القومي ليُركز على كونه قدرة الدولة على ردع ومنع ومواجهة التهديدات التي تواجه إقليمها ومجتمعها وكلّ وظائف الحكومة فيها⁽¹¹⁾.

3- الأمنة والأمن القومي في سياسة إيران الأمنية

تُعد سياسة إيران الأمنية مثلاً نموذجياً للعمل الذي يستند إلى مقترحات المنظور الواقعي، فمراجعة سياسات الأمن القومي الإيراني بعد احتلال العراق عام 2003 يمكن مقاربتها من منظور "الواقعية الهجومية"، وعندما يتعلق الأمر بالمفاوضات النووية فيمكن رؤيتها من منظور "الواقعية الدفاعية"، أما ما يتعلق بطريقة تعاملها مع المتغيرات الأمنية التي أفرزها بروز تنظيم داعش في العراق وسوريا فيمكن رؤيتها من منظور "الواقعية المؤمنة".

لكن التطورات جعلت من الضروري تطوير وجهات نظر بديلة لهذا النوع من التحليل، ومعاملة إيران ومجالها الحيوي الشيعي تحديداً من وجهات نظر مختلفة، في هذا السياق ظهرت الأطروحات النظرية التي حددتها مدرسة كوبنهاغن، ويمكن القول إنّ السياسة الأمنية الإيرانية وموضوع الدفاع عن المقدسات يمكن التعامل معها من خلال نظرتي الأمنة والأمن القومي، وهما الركيزتان الرئيستان لمدرسة كوبنهاغن، وسبب تفضيل نظرية الأمنة عند دراسة سياسة إيران حيال موضوع الدفاع عن المقدسات، أنّ المشكلات الأمنية في أكثر من دول "إيران - العراق - سوريا" متشابكة بحيث لا تتفصل عن بعضها، ولهذا لن يكون من الصواب الاعتقاد بأنّ إيران مستقلة عن السياسات الأمنية المطبقة في العراق وسوريا، بل على العكس من ذلك، فبعض القضايا بالنسبة لإيران أكثر حيوية كـ "حماية الشيعة أو المذهب ومقدساته"، والتي تُعدّها تهديداً للأمن القومي الإيراني، فالإبقاء على الحواضن الشيعية ومقدساتها، يعني بالنتيجة الإبقاء على إيران ونفوذها وتأثيرها؛ لهذا السبب يتم التعامل مع سياسة إيران الأمنية انطلاقاً من نظرية الأمنة وأفكارها⁽¹²⁾.

ثانياً: الأمنة وتوظيفاتها في سياسة الأمن القومي الإيراني

يمكن الإشارة إلى تفاعلات مفهوم الأمنة في إطار السياسة الإيرانية من خلال تناول العناصر الآتية:

1. البُعد التقليدي لمفهوم الأمن القومي

إنَّ الحديث عن الأمن القومي الإيراني مازال متأثراً باعتبارات الأمن التقليدية، وأهمها الموقع الجغرافي، حيث تقع إيران ضمن أقاليم مختلفة عنها تاريخياً وسياسياً واجتماعياً، وَمِن ثَمَّ تأثرت منطقة الأمن بالتطورات الأمنية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهذه التطورات ليست جديدة ولكنها استمرارٌ للماضي، ويختلف حجم هذه التطورات تبعاً للمواقف الدولية المختلفة⁽¹³⁾.

خارطة توضح الغلاف الجيوبولتيكي للأمن القومي الإيراني⁽¹⁴⁾



Source: <https://goo.gl/V58p8k>

وتبرز التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني من خلال أربعة مستويات مهددة للأمن القومي الإيراني، وذلك على النحو الآتي⁽¹⁵⁾:

المستوى الأول: النظام الدولي وإفرازاته وظواهره مثل العولمة.

المستوى الثاني: تهديدات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

المستوى الثالث: التهديدات الإقليمية وتشمل منطقة الخليج العربي ودول بحر قزوين ودول الجوار الآسيوية وإسرائيل.

المستوى الرابع: التهديدات الداخلية التي تشمل التحديات الإثنية والهويّاتية، ومشكلات التماسك الوطني، وتصاعد التهديدات المسلحة، والحركات الانفصالية، والتحديات

المجتمعية والاقتصادية، والتصدعات والصراعات السياسية وغيرها. عملت إيران منذ قيام الثورة في العام 1979، على وضع سياسة للأمن القومي تكون محددة للتعامل مع هذه المستويات من التهديد، وذلك وفق الأبعاد الآتية⁽¹⁶⁾:

(1) **البعد الداخلي:** عبر اعتماد إستراتيجية الضبط والتوازن؛ من أجل امتصاص الضربات والتحديات الداخلية في بداية الثورة، إلى جانب استيعاب المشاكل الكبرى التي أفرزتها الحرب العراقية الإيرانية، وقامت على إثر ذلك بـ"تأسيس الحرس الثوري، والمؤسّسات العابرة للسلطات، ومجلس أمن قومي، وقضاء ثوري" وغيرها، مع إقرار دور مركزي للمرشد الأعلى في تصميم وإقرار الإستراتيجية العليا للبلاد.

(2) **البعد الإقليمي:** حيث سعت إيران إلى كسر عزلتها الدولية بعد الحرب العراقية الإيرانية، من خلال اعتماد إستراتيجية الحياد الفعال، إلى جانب محاولات الانضمام إلى منظمة شنغهاي الاقتصادية، للاستفادة من التقارب مع روسيا والصين في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

(3) **البعد الدولي:** عن طريق اعتماد إستراتيجية التمدد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مع المرونة والتصلب في الوقت نفسه، وهو ما أكسبها الكثير من الوقت في فرض مزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، وغلق الكثير من الأبواب التي يمكن للولايات المتحدة أن تضغط عليها من خلالها.

إنّ الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية معقّدة للغاية، ومع ذلك ممارسات المؤسّسات الأمنية تكشف عن الخيوط الأساسية فيها، فالأجتهادات العامة لسياسة الأمن القومي الإيراني، يسيطر عليها اتجاهان: الأول: حتمية الثورة، والثاني: الخوف من التجزئة العرقية ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة، وهو ما مثل ركيزة أساسية في تعاملات إيران الخارجية.

2- تشكيل مفهوم الأمن القومي

إنّ عمليات التخطيط الإستراتيجي، والتوجيهات الصادرة عن المرشد الإيراني علي خامنئي، تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل سياسة الأمن القومي الإيراني، من خلال التأكيد على تطوير القدرات العسكرية، وتطوير البنى العقائدية، فضلاً عن إعطاء مساحة لمشاركة المؤسّسات الإيرانية الأخرى؛ لكي تُسهم في صياغة العقائد والإستراتيجيات.

يقوم بهذا الدور الثوري الإيراني أو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبالتعاون مع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو حتى الفاعلين غير الرسميين كـ"البازار ورجال الدين، والمؤسّسات الدينية والاقتصادية والمجتمعية" وغيرها، أثناء إعداد

الوثائق التوجيهية الخاصة بسياسة الأمن القومي الإيراني، وكذلك تفعيل مفاهيم وتقنيات وتكتيكات الحرب وإجراءاتها، من خلال سياسات الاستيراد العسكري والتدريب، التي تقع على عاتق وزارة الدفاع والقوات المسلحة.

وعلى الرغم من أن وكالات مثل منظمة الدفاع الوقائي والمجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني، التي تشكلت في عام 2012، تؤدي دوراً مهماً في تطوير الإستراتيجية والعقيدة؛ نظراً لأهميتها المتزايدة للدفاع الوطني، والحاجة إليها داخل الحكومة، إذ إن عملية تنسيق إستراتيجيات مواجهة الحروب، والتخطيط للحالات العسكرية الطارئة، تقع على عاتق مجلس الأمن القومي الإيراني.

وعلى الأرجح تركز عملية التخطيط الإستراتيجي على التنسيق مع مكتب المرشد الأعلى، ومع ذلك من المرجح أيضاً أن يحمل أعضاء الحرس الثوري الإيراني معظم متطلبات التخطيط بأنفسهم، إذ إن بعض أركان هذه العلاقة بين الموظفين تكون غير واضحة، على الرغم من أن التغييرات الأخيرة في مجلس الأمن القومي، قد تُشير إلى إعطائه مزيداً من الأهمية في إدارة عملية التخطيط الإستراتيجي.

وتؤدي مؤسسة خاتم الأنبياء دوراً مهماً في التنسيق بين الحرس الثوري الإيراني وباقي فروع القوات المسلحة الإيرانية، إلى جانب دورها في تحسين القدرات القتالية للقوات الإيرانية، من خلال رفق المؤسسة العسكرية الإيرانية بالمقاتلين المتسلحين عقائدياً، فقد أدت هذه المؤسسة دوراً فاعلاً في الحرب العراقية الإيرانية، عن طريق عمليات الدعم والتنسيق التي قامت بها في تلك الفترة.

هذا إلى جانب الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العسكري الإيرانية، عن طريق عمليات التدريب والخدمات، بالتنسيق مع قيادة الحرس الثوري الإيراني وكليات الأركان العامة، عن طريق ترسيخ المبادئ العسكرية الإيرانية في وجدان وعقول الطلبة الجدد، وفي مرحلة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية تم إدماج كليات الأركان العامة الإيرانية في العام 1990 في مؤسسة واحدة، لإضفاء الطابع المهني عليها، مع تشكيل مؤسسات التعليم العسكري المهنية الخاصة لأغراض فقهية، تتعلق بترسيخ العقيدة العسكرية الإيرانية، وإضفاء عنصر الالتزام الأيديولوجي على إستراتيجيتها.

وكذلك تضطلع جامعة الدفاع الوطني الإيرانية بجميع الخدمات الخاصة بتدريب وتعليم كبار القادة العسكريين، إلى جانب المكاتب الخاصة بتطوير التدريب وتقديم التقارير المباشرة إلى الحكومة ومنظمة الدفاع الوقائي، فضلاً عن رعاية جهود البحث العلمي؛ لتحسين عمليات الإخفاء والتمويه الخاصة بالأهداف العسكرية والمدنية الضعيفة، ضد هجمات الولايات المتحدة الأمريكية المتوقعة على إيران تكنولوجياً،

إذ تطور المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني، القدرات الإيرانية للعب أدوار مماثلة في المجالات الإلكترونية، وتفعيل الجهود الإيرانية في مجال الهجمات الإلكترونية، وقد نجحت إيران في هذا المجال من خلال شنّها العديد من الهجمات الإلكترونية على مواقع عالمية مهمة كـ "تويتر"، خلال فترة تصاعد الاحتجاجات الشعبية على إثر فوز أحمد نجاد بالولاية الثانية عام 2009⁽¹⁷⁾.

كما تؤدي مراكز البحوث الثقافية والسياسية والإستراتيجية دوراً كبيراً في تطوير سياسة الأمن القومي الإيراني، إلى جانب العديد من المراكز والمؤسسات الفكرية الخاضعة لسيطرة الحكومة الإيرانية، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية المكرسة للبحث والتعليم بشأن المسائل العسكرية والأمنية.

إضافةً إلى ذلك تستثمر الحكومة الإيرانية المؤسسات الصناعية العسكرية في التأثير على السياسة المعرفية والتقنية للمؤسسة العسكرية الإيرانية، ولا بد من التويه بأنّ التقنيات المعتمدة في تطوير سياسة الأمن القومي من خلال المؤسسات الفكرية التي ترعاها الحكومة والجامعات العسكرية في إيران، تشبه إلى حد بعيد التقنيات المعتمدة في المعاهد الصينية والروسية، في ترسيخ الثقافة العسكرية والمنظومة الفلسفية والدينية الإيرانية في عقل الجندي الإيراني.

وممّا يجدر ذكره أنّ مراكز البحوث والدراسات في إيران أغلبها ترتبط بمؤسسات رسمية كوزارة الخارجية ومجلس مجمع تشخيص مصلحة النظام ومكتب المرشد الأعلى، ويتولى حالياً أكبر مستشاري السياسة الخارجية لخامنئي، علي أكبر ولايتي المسؤولية عن هذه المراكز، إلى جانب ارتباطها بالمكتب الرئاسي، ومعظم المكاتب الحكومية الكبرى، والبرلمان (مجلس الشورى)، فضلاً عن جميع مراكز التفكير العاملة في مجال صناعة سياسة الأمن القومي الإيراني.

وتسيطر جامعة الإمام الحسين على مجالات البحث والتعليم في الجانب العسكري، فضلاً عن هيئة القيادة بالحرس الثوري الإيراني، ومركز دراسات الأمن القومي الدفاعي، كما توجد أربعة مراكز بحثية عسكرية إضافية مباشرة، تعمل تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني، وبصرف النظر عن كلية القيادة والأركان، فإنّ مركز أبحاث الدفاع الإستراتيجي، الذي يديره أحمد وحيد وزير الدفاع السابق والرئيس الحالي للجنة الأمن والدفاع التابعة لمجلس تشخيص مصلحة النظام، يؤدي دوراً مؤثراً في صياغة الإستراتيجيات الإيرانية عن طريق الاستفادة من التجارب التاريخية لأهم الشخصيات السياسية والعسكرية، التي احتلت مواقع مهمة ومرموقة، وتؤدي هذه المؤسسات أدواراً مماثلة لتلك المؤسسات البحثية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية،

من خلال الاستثمار الفكريّ والوظيفيّ لهذه الشخصيات، حتى بعد خروجهم من مواقعهم، للاستفادة من خبراتهم العلمية والاستشارية، بالشكل الذي يضمن بقاءهم ضمن الحلقة المقربة من السلطة السياسيّة في إيران، كما فعل الرئيس الحالي حسن روحاني، الذي ظل يترأس حتى فوزه بالرئاسة منصب رئيس مركز الأبحاث الإستراتيجية في مجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو أحد الأجهزة الاستشارية العليا للمرشد الأعلى.

كما تؤدي الشخصيات المهمة الأخرى، من خلال دورهم بوصفهم أعضاء في مجالس إدارة هذه المؤسسات، دوراً مؤثراً من خلال ما تنشره هذه الشخصيات من مؤلفات في المجالات الرئيسية التي تنشرها هذه المراكز الفكرية، إذ تنشر مراكز الأبحاث الإستراتيجية، دوريات علميّة بحثية، تتخصص في مجالات المصالح الوطنية، والعلاقات الخارجية والدولية، كما تنشر مجلات علمية في مجال السياسات الدفاعية، والأمن والعلوم والتكتيكات العسكرية، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في صياغة توجهات الرأي العام الإيراني، من خلال نشراتها التي تستهدف ترسيخ مفاهيم سياسية معينة في العقلية الإيرانية.

فضلاً عن كل ما تقدم يُشكل القادة العسكريون وقادة الأمن والرموز الوطنية الإيرانية كحسن روحاني وعلي أكبر ولايتي وأحمد وحيد وسعيد جليلي على سبيل المثال، بالإضافة إلى المؤلفين الأكثر تواتراً في المجالات والمراكز الفكرية الكبرى (وكثير منهم أساتذة جامعيون)، والتي تمثل مجموعها نخبة محدودة تشكل وتطور العقيدة العسكرية والإستراتيجية، إذ إنّ فهم كتابات هذه المجموعة ونظرياتها ونظرتها للعالم، لها أهمية حاسمة في فهم سياسة الأمن القومي الإيراني⁽¹⁸⁾.

3- توظيف مفهوم الأمانة وهندسة التهديد

على الرغم من أنّ الثورة الإسلامية في إيران كانت سابقة على ظهور نظرية الأمانة وأفكارها، فإنّ السياسات التي اعتمدها الثورة الإسلامية بعد نجاحها كانت متوافقة بشكل كبير مع الأطروحات التي نادى بها نظرية الأمانة فيما بعد.

في السنوات الأولى من نجاح الثورة الإسلامية، تم تنفيذ إجراءات أمنية أساسية شملت كل قطاعات الدولة الإيرانية الوليدة، فمسألة بقاء النظام السياسيّ التي أعطى النظام لها أولوية يمكن تقييمها في سياق الأمن السياسي، وظاهرة الهوية الإسلامية "الشيعية" يمكن تقييمها في سياق الأمن الاجتماعي.

وبالنظر لطبيعة الفاعلين المشاركين في عملية صنع القرار الأمني في إيران، فإنه

من الممكن النظر إلى سياسة إيران فيما يتعلق بموضوع الدفاع عن المقدسات وفقاً للمستويات الثلاثة لأبعاد الأمن القومي الإيراني "الوطني-الإقليمي-الدولي"، إذ تُعد المقدسات الشيعية إحدى أبعاد وأسس سياسة الأمن القومي الإيراني؛ لأنها تمثل إحدى الأولويات العليا للسياسة الخارجية الإيرانية، فموضوع الدفاع عن المقدسات لا يرتبط بمنطقة فرعية محددة، والحديث هنا عن سوريا والعراق، وإنما تريد إيران إرسال رسالة واضحة بأنها مسؤولة عن الدفاع عن المقدسات الشيعية في كل أنحاء العالم، وهذا ما يعطى لهذا الموضوع بُعداً دولياً أوسع.

إنَّ النظرة الإيرانية للعالم الخارجي مليئة بعدم الثقة⁽¹⁹⁾، فالعالم من وجهة نظرها يولد مشاعر انعدام الأمن في جميع السياقات، ويتوافق مع شرعية التقية السياسية، وإخفاء الحقيقي والنوايا والأفكار، ويعزوا علماء النفس الاجتماعي هذه السمة "الاعتقاد بالتهديد" للمجتمع الإيراني إلى مزيج من العناصر السياسية والاجتماعية والنفسية منها: تاريخ التدخل الاستعماري في إيران الحديثة؛ واعتقاد الزرادشتية قبل الإسلام في فعالية القوى الشيطانية في العالم؛ وإسقاط العقيدة الإسلامية (بما في ذلك الشيعة) على الحتمية الإلهية في الشؤون الإنسانية، وتولد اعتقاد مبالغ فيه فيما قبل التأمل في شؤون الإنسان، والحاجة إلى آلية دفاع جماعي في أوقات الضعف والإذلال الوطني، وعلى المستوى الثقافي، يُسهم التاريخ الفارسي في الوصفات الأسطورية، وقبول الرخصة الشعرية في الخطاب العادي في قبول وجود أعداء محيطين بالدولة الإيرانية، وكثيراً ما يشجع النظام على الميل الثقافي لقبول نظريات التهديد والتلاعب بها. إنَّ الميل الإيراني نحو قبول فرضية التهديد الدائم له شقين:

الشق الأول: التأثير من جهة يولد شعوراً بالعجز والحتمية، ومن جهة أخرى هو مصدر الشكوك العميقة تجاه أي حركة، وعدم الرغبة في الثقة في دوافع ونيات "الأخر"، بوصفه مصدرًا دائمًا للتهديد، وهو ما انعكس على العقيدة العسكرية التي تحاول دائماً تفسير التحركات أو التطورات الإقليمية والدولية، على أنها جزء من مؤامرة تهدف إلى النيل من إيران (دولةً وشعباً)، بل إنَّ التطورات الداخلية هي الأخرى بدورها لم تسلم من أطروحات وفرضيات هذه النظرية، فقد تم تفسير المظاهرات التي قام بها مناصرو المرشح الإصلاحي مير حسين موسوي ومهدي كروبي، التي عُرفت بالحركة الخضراء، على إثر فوز الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية على أنها جزء من مؤامرة دولية تهدد الدولة الإيرانية وشرعية نظامها السياسي، وهو ما تكرر أيضاً في المظاهرات التي شهدتها إيران في ديسمبر 2017.

أما الشق الثاني: استغلال إيران لتواجد تنظيم داعش في سوريا والعراق بتوظيف التهديد الذي تحيكه قوى الكون ضد إيران على الصعيد الداخلي والخارجي، وأنَّ تنظيم داعش صنعة أمريكية صهيونية عربية؛ يهدف إلى تقويض أمن إيران والمواطن الإيراني وتفكيك محور "المقاومة الإسلامية"، ولا شك أنَّ هذه الرواية قد أثمرت في الداخل الإيراني بعض الشيء؛ نظراً لتوظيف الإعلام الإيراني في خدمتها وتسويقها بين الشعوب الإيرانية من خلال وسائل الإعلام التي تدار من قبل النظام الإيراني والحرس الثوري⁽²⁰⁾.

وهكذا فإنَّ سياسات الأمانة بمجالاتها الثلاثة تُعدُّ صناعة يتقنها سدنة الإعلام التعبوي الإيراني، فخطاب التهديد وأمنته هو أحد أسلحة الأنظمة السياسية التعبوية، في الحفاظ على الوضع القائم، إذ يغدو كل تغيير ثمرة لمؤامرة خارجية⁽²¹⁾. إنَّ عملية الأمانة هي عملية تحديد المشكلة من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة كمشكلة موجهة إلى وجود أيِّ موضوع، لكي يكون تهديداً أمنياً، ومن ثمَّ تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة، وهذا ما يتم رؤيته بوضوح في قضية سلمان رشدي، إذ كان هناك إجراءً أمنيَّ إيرانيَّ على الصعيدين الوطني والدولي؛ لأنَّ تصور الخميني لكتاب سلمان رشدي مُهدِّدٌ للهوية الإسلامية أدى إلى وجهة نظر مفادها أنَّ هذا يشكل تهديداً للمسلمين في إيران وحول العالم، وفي هذا الإطار تم نشر فتوى الخميني التي تطالب بقتل رشدي⁽²²⁾، من أجل ضمان أن يُظهر كل من الجمهور الإيراني والمسلمين في جميع أنحاء العالم الاهتمام اللازم، ومن ثمَّ خلق تصور للتهديد الأمني في هذا الاتجاه، وتوفير الشرعية لاستخدام التدابير الاستثنائية اللازمة للقضاء على هذا التهديد، وهكذا تم تحقيق سياسة أمانة ناجحة في هذه القضية "قضية سلمان رشدي" التي عُدت قضية أمن قوميَّ إيراني، وعُرضت على الجمهور كتهديدٍ أمنيٍّ، وكانت واحدة من القضايا الرئيسية للصراع الإيراني مع المجتمع الدولي لسنوات عديدة، وفي الواقع أصبح رشدي أحد أهم العقبات خاصة في إعادة تأسيس العلاقات الإيرانية الأوروبية، وأصبح أحد الخصوم الرئيسيين بين الجانبين حتى وقت الرئيس محمد خاتمي.

ثالثاً: الدفاع عن المقدسات ضمن مفهوم الأمن القومي الإيراني

تمكن النظام الإيراني من أمانة المسألة الشيعية بجوانبها المختلفة لخدمة مفهوم الأمن القومي الإيراني وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، ويمكن الكشف عن ذلك من خلال الإشارة إلى ما يأتي:

1- تسييس المذهبية وأمننة الهوية الشيعية

وجدت إيران في موضوع أمننة الهوية الشيعية ضرورةً إستراتيجيةً ملحةً لإدامة نفوذها الإستراتيجي في الساحات التي تتواجد فيها حواضن شيعية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما بعد تصاعد الصراع المسلح في الساحة السورية وظهور داعش في العراق، ومن أجل إعطاء قوة دفع كبيرة لأطروحة الدفاع عن المقدسات، وجد صانع القرار الأممي في إيران أنَّ الهوية الشيعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمقدسات الشيعية هناك، ولهذا خلق صانع القرار الأمني الإيراني حلقة ربط بين الموضوعين، وذلك من خلال إنتاج صيغة "مدافعو الحرم"، تتلخص مهمتها بالدفاع عن المقدسات الشيعية في العراق وسوريا.

شكل يوضح ارتباط الجماعات الشيعية في العالم بإيران (23)



Source: <https://bit.ly/2YXciww>

وللتأكيد على قيمة المذهب وأولويته في سياسة الأمن الإيراني، دعمت إيران حلفاءها في العراق بعد الاحتلال، وعدت نجاح مسعاها في العراق أساساً تنطلق منه إلى باقي الحواضن الشيعية في المنطقة (24)؛ من أجل تمكينهم سياسياً على غرار النموذج العراقي. إنَّ التأكيد على قيمة الدفاع عن الشيعة جعل إيران تبتكر أساليب سياسية عدة لتفعيل هذه القيمة، إذ افتتحت إيران عدة مكاتب لممثلي خامنئي في عدد من دول المنطقة، وشجعت على الزيجات، والرحلات السياحية المتبادلة والدورات التدريبية، وغيرها من

العوامل التي أدت إلى تقوية النسيج الاجتماعي بين الشيعة ومواطني إيران، كما تعمل جهات مختلفة إيرانية في التمويل، كمراكز دراسات ومعاهد ومؤسّسات إعلامية، على استقطاب الشخصيات الفاعلة من دول المنطقة لإيفادها إلى المدن الإيرانية، وبهذه الطريقة تعزز إيران نفوذها في المنطقة.

سعت إيران إلى توظيف الهوية والعقائد الدينية ضمن مقارباتها السياسية في علاقاتها مع مجتمعات دول المنطقة، بحيث نجحت في تحويل عدد من الشيعة إلى ميليشيات مسلحة مرتبطة بإيران، بوصفها الحامي الأول للشيعة في العالم وذلك تحت ضغط الدعاية الإيرانية وأدواتها، فضلاً عن سعيها إلى احتواء الشيعة في بعض دول المنطقة من خلال فرض الوصاية على الأماكن المقدسة فيها⁽²⁵⁾، والتأكيد على دورها المحوري في الحفاظ على هذه المقدسات، ومن خطر تنظيم داعش على الوجود الشيعي في العراق وسوريا، إلى جانب ترسيخ فكرة أنها هي وحدها القادرة على حماية المكتسبات التي قد يحصل عليها الشيعة في بلدانهم، ودفع المجتمعات الشيعية في المنطقة للنظر إلى إيران بصورة تتجاوز العلاقة المذهبية، والنظر إليها بمستوى أرفع وعلاقة أعمق، ولعل تصريح مستشار الرئيس الإيراني لشؤون القوميات والأقليات الدينية علي يونس في منتدى الهوية الإيراني، من أنّ العلاقة بين طهران وبغداد لا يوجد فيها اختلاف، ومن ثمّ علينا العيش سوياً أو الموت سوياً؛ لأنّ تاريخنا وثقافتنا واحدة، فضلاً عن جهودها للتسويق المستمر للرموز الإيرانية، بحيث أصبحت أغلبها حالة مألوفة في مختلف الشوارع والبيادين الرئيسية في العراق وسوريا ولبنان، ولعل الهدف الإيراني من ذلك، هو توجيه المجتمعات الشيعية نحو الاقتداء بها على حساب رموزهم الوطنية سواء أكانت دينية أم مجتمعية أم عسكرية.

ولا يُعدّ توظيف إيران للبُعد الديني الطائفي في عقيدتها الأمنية ليس مجرد شعارات فقط، وإنما تعدها إلى تحركات على الأرض؛ تستهدف دعم الأقليات الشيعية في الدول العربية والخليجية سياسياً وثقافياً، حيث تحاول إنشاء أحزاب سياسية أو ميليشيات عسكرية، تعمل على تحقيق مصالحها في هذه الدول، سواء عبر الضغط على حكوماتها كما هي الحال في حالة حزب الله اللبناني أو في إفشال أي تحركات سياسية لا تتلاءم مع مصالحها مثلما فعلت مع الحوثيين، حينما ”أوعزت إليهم بضرورة إفشال المبادرة الخليجية للحل السياسي في اليمن، وصولاً إلى تقديم الدعم العسكري لهم حتى احتلال العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، إذ يبدو واضحاً في ضوء التحركات الإيرانية في السنوات القليلة الماضية، أنّ طهران تُوظف البُعد الطائفي في عقيدتها العسكرية؛ لتجعل من نفسها الدولة القائد للشيعة في دول المنطقة والعالم، ولهذا تبرر في دستورها

التدخل للدفاع عن المستضعفين في أيِّ مكان، متجاوزةً بذلك حدود الدول وسيادتها، ولعل هذا ما يُفهم من تصريحات الرئيس حسن روحاني في مارس 2016، التي قال فيها صراحة: "إنَّ إيران سوف تتدخل في أيِّ مكان توجد به مقاماتٌ للشيعة، وتتعرض إلى تهديدٍ من قبل الإرهابيين"⁽²⁶⁾، وهذه هي الذريعة التي تفسر من خلالها إيران تدخلها في العراق وسوريا.

2- استخدام المقدسات الشيعية وإستراتيجية شد الأطراف

تقوم إستراتيجية شد الأطراف على إضعاف الطرف الآخر في الصراع، وهذا جزءٌ من شمولية التحرك في المواجهة الإستراتيجية من خلال إضعاف قدرة الدولة على المقاومة، من خلال اللجوء إلى خلق جيوبٍ مذهبيةٍ داخليةٍ أو حول امتداداتها الإقليمية، وتشجيع تلك الجيوب أو الكيانات على التطاول على الدولة، وإضعاف قدرتها على مواجهة النفوذ الإيراني المتعاضم، والمستند بالأساس لحاضنةٍ شعبيةٍ شيعية، وإشغال الطرف المستهدف في ميادين ضعيفة، تؤدي إلى تفتيت إمكانات الدولة وتعميق العداءات، ومنع الأطراف من حماية القلب تمهيداً للنيل منه بإصابة مباشرة، وهذا المبدأ هو المحور الحقيقي للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، من خلال إعادة تفكيك الدول العربية التي تتواجد فيها حواضن شيعية، وفق اعتباراتٍ طائفيةٍ مستغلة التركيبة الاجتماعية لهذه الدول.

وتُعد هذه الإستراتيجية المرتكز الأول الذي تقوم عليه فرضية الهلال الشيعي، المكون من تحالف القوى السياسيَّة والعسكريَّة الشيعية في الشرق الأوسط، التي ترتبط بعلاقاتٍ عضويةٍ مع إيران، والتي تعد إحدى مرتكزات التعامل الإقليمي الإيراني مع الدول التي تتواجد فيها مقدسات أو حواضن شيعية، وذلك عن طريق تفعيل علاقات التعاون مع القوى والحركات السياسية والعسكرية الشيعية، ومن خلال آليات عدة، من أهمها: بناء المزارات والحسينيات، افتتاح المراكز الثقافية والدينية، تشجيع حركة التشيع والدعوة إليها، الضغط باتجاه الحصول على موافقات لدعم وتطوير وحماية المقامات الشيعية الموجودة، القيام بعمليات تغيير ديموغرافي، وغيرها من الآليات التي سعت عن طريقها إيران إلى الضغط على الدول التي تتواجد فيها مقامات ومزارات شيعية، وهو ما يحصل اليوم في سوريا والعراق.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، دأب الجانب الإيراني على إطلاق شعار "حماية المراقد الشيعية" في سوريا، لتبرير مساندته للنظام السوري في قمعه الثورة بداية عام 2011، لكن هذه الحماية تعدت المراقد الشيعية المعروفة في سوريا، مثل مرقد السيدة زينب،

ومرقد السيدة رقية بدمشق، لتبدأ المراقد الشيعية المندثرة بالانتشار تباعاً، من دير الزور وأريافها إلى حلب، وفي مطلع العام 2018، وبعد تمدد الميليشيات الإيرانية على حساب تنظيم داعش في دير الزور، شرعت إيران ببناء مزار على نبع ماء في البادية قرب مدينة "القورية" بريف دير الزور الشرقي، ضمن حملة بناء المزارات التي تنفذها هيئات شيعية عراقية بحجة إعادة بناء ما دمره تنظيم داعش، وفي وقت لاحق، سلّمت إيران وكلاء محليين من "المتشيعين" من أبناء قرية حطلة إدارة هذا المزار "النبع المقدس"؛ ليكون نقطة ارتكاز لها في هذه المنطقة التي تشكل بوابة العراق على سوريا⁽²⁷⁾، أو ما تقوم به الأوقاف الشيعية اليوم وبدعم إيران من وضع اليد والسيطرة على الأماكن التجارية والدينية العائدة للوقف السني في المدن المحررة من سيطرة تنظيم داعش في الموصل والأنبار وصلاح الدين في العراق، وتحويلها إلى أماكن تابعة للوقف الشيعي وتضفي طابع القداسة عليها لحمايتها إيرانياً، وهي سياسة عامة اعتمدها إيران في كل المدن والمحافظات السورية والعراقية؛ من أجل خلق أماكن مقدسة تخدم مشروعها التوسعي في الهيمنة والسيطرة على دول الجوار الإقليمي، عن طريق تمكين وتشجيع العديد من الطبقات الاجتماعية في هذه الدول، وتحويلها إلى ما يشبه حلف ضواح يخدم التوجهات السياسية والأمنية الإيرانية.

إنّ التواجد الإيراني في دول كالعراق وسوريا، وتصوير هذا التواجد على أنه حماية للمقدسات أو حماية المذهب، سيكون قادراً على تشكيل تهديد أمنيّ لدول المنطقة، وقادراً أيضاً على تحقيق أهداف عدة منها، توسيع الوجود العسكري الإيراني في المنطقة لإيجاد عمق جيوسياسي في المناطق التي لم تمتد إليها آلة التشيع الإيرانية، وكسر أي حصار اقتصادي أو عسكري مستقبلي على إيران، عن طريق تسخير هذه الحواضن المذهبية؛ لإنقاذ دولة القلب المذهبي من الاندثار والانهايار، في حالة حدوث مواجهة عربية - إيرانية، أو مواجهة أمريكية - إيرانية، عن طريق تعبئة الحواضن الشيعية لتهديد وضرب المصالح الأمريكية، أو خلق حالة عدم استقرار سياسي وأمني داخل الدول العربية، فيما يشبه تحالفاً عسكرياً يربط بين إيران وجماعات شيعية غير دولّية، قادرة على تقديم الدعم لإيران في الوقت المناسب.

ويظهر عن طريق الاتجاه الإيراني نحو تفعيل دور القوى الشيعية في العراق وسوريا، وكذلك لبنان واليمن والبحرين، وهو ما يُشكل التهديد الواضح للأمن القومي العربي، عبر شد الأطراف المذهبية، وإثارة الخلافات الداخلية بينها أيّ الحواضن الشيعية والحكومات العربية، ورصد التحركات المختلفة للدول العربية التي يتواجد فيها الشيعة؛ لانتهاز فرص استغلالها لنقاط الضعف العربية، وتأمين الدفاع في حالات الخطر الكامنة أو القائمة فعلاً.

إنّ تأكيد النظام السياسيّ في إيران على استخدام خطاب سياسيّ تعبويّ، يحمل دلالات طائفية ومذهبية، شكل وسيلةً لاستثمار دينيٍّ لكل إنجاز عسكريٍّ أو سياسيٍّ للنظام، وإذ تتدفق سرديات النصر الإلهي في تفسير كل منجز، موحية بأنّ قدرًا خارقًا وإرادةً ساميةً عليا كانا وراءه، وكان هذا الخطاب أيضًا وسيلةً فعالةً للتغطية على وضعيات النظام الحرجة والمريكة.

فحين فقدت الحرب العراقية الإيرانية مقصدها وتعلت الأصوات في الداخل الإيراني بضرورة إيقافها، "أصرّ الخميني على أنّ الصلاة في القدس باتت وشيكة، وحين ارتفعت الشكوك داخل إيران حول المسوغ الأخلاقي في دعم نظام يقتل شعبه إلى حد الإبادة في سوريا، قوبلت هذه الشكوك بحملات دعائية مضادة تُظهر نبل وتسامي التدخل الإيراني، سواء أكان لجهة الدفاع عن المقدّسات، أم لجهة استعراض صور بطولاتٍ ملحمةٍ خارقةٍ وانتصاراتٍ فوق عادية، لا يمكن أن تحصل إلا بتأييد ربانيّ.

يجد قادة النظام الإيراني الرِبطَ بين سياساتهم والمقدّسات وسيلةً ناجحةً لضمان استمرار الحكم، وإعفائهم من تبعات أيّ إخفاق إداريٍّ أو انتهاك أخلاقيٍّ، وطريقة تعبئة فعالة تؤمن لهم نفوذًا ممتدًا، إلا أنّ التقديس المُسيّس أوقعهم في غربة طوعية عن الواقع وتنكر لضروراته الموضوعية، وخلق فيهم نرجسية عدوانية دفعت محيطهم إلى النظر إلى مقدّساتهم بريية وشك"⁽²⁸⁾. الأمر الذي فسر على أنه سياسة توسع مذهبية وطائفية لا أكثر، إذ حصلت تحت شعار الدفاع عن المقدّسات العديد من عمليات الإبادة الجماعية في سوريا والعراق، فضلًا عن عمليات تغيير ديموغرافي، أو جدت بيئة مناسبة لتشكيل مصدات مهمة لحماية الأمن القومي الإيراني من التهديدات المحتملة، وذلك من خلال تفريغ القوة العسكرية العراقية والتأثير في عقيدته العسكرية، فضلًا عن إجهاض طموحات الأغلبية السنية في سوريا، وكبح جماحها عن الإطاحة بنظام بشار الأسد.

3- سردية الدفاع عن المقدّسات

منذ بدايات الثورة الإيرانية عام 1979، سعت إيران إلى إيجاد مداخل إستراتيجية حيال محيطها الإقليمي القريب منها مذهبياً؛ وذلك من أجل ربطه سياسياً وأمنياً بعجلة إستراتيجيتها الإقليمية، فبعد أطروحة تصدير الثورة والدفاع عن المستضعفين، أخذت أطروحة الدفاع عن المقدّسات تجد لها مكاناً في العقلية السياسية الشيعية المستهدفة، وتحديدًا في العراق وسوريا، اللتان كانتا القاعدة الرئيسة التي طبقت فيها هذه الأطروحة، وعمدت إيران أيضًا إلى توظيف هذا المبدأ بشكلٍ واسعٍ جدًّا، انطلاقًا من سعي إيرانى لأمننة الهوية الشيعية وحمايتها، وتوظيفها للتأثير على الأمن القومي للدول المستهدفة إيرانيًا.

إنَّ المذهبية الإيرانية تلعب دوراً مؤثراً في توجيه الحركة الإيرانية داخلياً وخارجياً، فالبعد الهوياتي والفئوي الشيعي يطرح نفسه كمحدد في الإستراتيجية الإيرانية، فعلى الرغم من عدم إبراز الهوية المذهبية في السياسة الإيرانية، فإنَّ الأفعال الإيرانية الخارجية غالباً ما تكشف عن طبيعة الإستراتيجية المتبعة، وتحديدًا إذا ما نظرنا إلى السلوكيات الإيرانية في الشرق الأوسط⁽²⁹⁾.

إنَّ أطروحة الدفاع عن المقدسات وجدت مجالاً واسعاً للتطبيق في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية بالاستناد إلى الأفكار المطروحة أعلاه، فمنذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، حشدت إيران كل قدراتها العسكرية في الاتجاه الذي يخدم مشروعها السياسيّ والإستراتيجيّ في سوريا والعراق، ووفرت لها التجاوزات التي قام بها تنظيم داعش على بعض المقدسات الشيعية في سوريا والعراق، وذلك بعد أن وظفت موضوع الدفاع عن المقدسات توظيفاً أمنياً يخدم إستراتيجيتها العسكرية، فقد استطاعت البروباغندا العسكرية الإيرانية أن تُقنع الرأي العام الشيعي في أفغانستان وباكستان والعراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، وغيرها من الأقليات الشيعية المتواجدة في المنطقة، بأنَّ الصراع الحالي هو صراع ضد الشيعة ومقدساتهم، ومن ثمَّ لابد من التصدي لهذا التهديد الوجودي للهوية الشيعية، وذلك عن طريق تشكيل ميليشيات عسكرية مسلحة مهمتها حماية المقدسات الشيعية المتواجدة في سوريا والعراق، التي تبلورت في مراحل لاحقة تحت عنوان "مدافعو الحرم".

في هذا السياق أعلن الحرس الثوري الإيراني عن تشكيل ميليشيات "مدافعو الحرم"، في مايو 2013، في تجمع كبير تجاوز 10 آلاف من قوات التعبئة الباسيج في "إستاديوم شيرودي" في طهران، مُعلنين توجههم إلى سوريا دفاعاً عن المراقد الشيعية والجولان⁽³⁰⁾.

وتتكون ميليشيات "مدافعو الحرم" من جنسيات مختلفة إيرانية وأفغانية وعراقية وسورية، إلا أنَّ غالبيتها الساحقة من جنسيات لبنانية وعراقية، ويُعد الجيش الفاطمي أو لواء الفاطميين وهي "مجموعات شيعية أفغانية تقاتل إلى جانب قوات الأسد منذ سنوات"، من أهم المجموعات التي شاركت في تأسيس ميليشيا "مدافعو الحرم"، يليها مجموعة من حزب الله اللبناني، وأيضاً حزب الله السوري، ومنظمة بدر، ولواء أبو الفضل العباس، وفيلق القدس، وكتائب حزب الله العراقي، وكتائب زينب، وكتائب لواء ذو الفقار، وعصائب أهل الحق، وكتائب الإمام علي، وسرايا السلام، وسرايا الخراساني، وكتائب سيد الشهداء، وحركة النجباء.

ويعد الحرس الثوري الإيراني هو المؤسس الرئيس لـ "مدافعو الحرم" بعدما ضم

عشرات الآلاف من قوات التعبئة الإسلامية (الباسيج) إليهم، وكان الفريق حسين همداني، وهو من قادة قوات الحرس، قال قبل مقتله بسوريا: ”اليوم ينتظر 130 ألف مقاتل مدرب من قوة الباسيج الدخول إلى سوريا، اليوم نحارب في سوريا من أجل مصالحنا“، مشيراً إلى أن ”قوات الحرس تحارب بتنظيم مكون من 42 مجموعة و128 كتيبة“⁽³¹⁾.

ولإعطاء موضوع الدفاع عن المقدسات بُعداً مؤمناً وربطه بسياسة الأمن القومي الإيراني، دأبت التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين بالتأكيد على القيمة الأمنية العليا للمقدسات الشيعية، إذ أشاد المرشد الإيراني علي خامنئي ب”تضحيات المجاهدين الشهداء من مدافعي الحرم، مؤكداً أنه لو لم يكن هناك من يقدم هذه التضحيات لما عمّت محبة الإمام الحسين، وارتفعت في الدنيا كما الآن“، وأشار إلى أن ”ما قام به مدافعو حرم أهل البيت، يُشبه ما فعلته بعض الشخصيات خلال الحكم العباسي، ومنعت من تدمير مدفن سيد الشهداء“، وخاطب عائلات القتلى قائلاً: ”لولا تضحيات أبنائكم لكان العدو اقترب من مقام الإمام الحسين، وقصف كربلاء بالمدفعية، لكن هؤلاء الشباب قدموا التضحيات للحفاظ على الإسلام والمسلمين“، مثنياً على ”جهادهم في سبيل الله، دون تحفيز من أي جهة“، مردفاً ”في أيام الحرب المفروضة، كان الإمام الخميني يصدر الأوامر ويوصي الناس لكن الوضع اليوم مختلف، فشبابكم نهضوا من أنفسهم للدفاع عن البلاد“⁽³²⁾.

ويبدو واضحاً في ضوء التحركات الإيرانية في السنوات القليلة الماضية، أن طهران توظف موضوع الدفاع عن المقدسات في عقيدتها العسكرية بشكل كبير جداً، لتجعل من نفسها الدولة القائد للشيعية في العالم، ولهذا تبرر في دستورها التدخل للدفاع عن الشيعة في أي مكان، إذ إن موضوع الدفاع عن المقدسات وكما أشرنا في أعلاه، خدم الأمن القومي الإيراني بشكل كبير، فبعد ظهور تنظيم داعش أشار اللواء يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري الأعلى للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، إلى أن ”إيران أبلغت داعش أنها مستعدة لدخول العراق لحماية المقدسات الشيعية“، وأضاف أن ”إيران أرسلت هذه الرسالة إلى داعش قبيل تقدم التنظيم نحو المدن الشيعية المقدسة في العراق“.

وكرر المستشار الأعلى للمرشد الإيراني تبرير التدخل العسكري الإيراني في العراق وسوريا، بقوله: ”لو لم تقدم إيران الدعم لسوريا والعراق لكان عليها أن تقاوم الإرهابيين عند حدودها“⁽³³⁾. كما أن مسؤولين إيرانيين أعلنوا مراراً أن تدخلهم في العراق وسوريا عسكرياً وأمنياً يأتي من أجل الدفاع عن أمنهم القومي، حتى لو كان على حساب إطالة أمد الحرب في هذين البلدين، في حين كشف قائد الحرس الثوري الإيراني السابق اللواء

محمد علي جعفري، أن تدخلات إيران في اليمن وسوريا تأتي في إطار "توسع خارطة الهلال الشيعي في المنطقة"، كما دعا اللواء رحيم نوعي أقدم وهو من كبار جنرالات الحرس الثوري، ميليشيات الباسيج للتطوع من أجل القتال في سوريا والعراق حفاظاً على الأمن القومي الإيراني، وقال: إنَّ "إيران إنَّ لم تقضِ على داعش في العراق وسوريا، فستحاربها في خوزستان (الأحواز) وحتى في طهران"، وطالب الباسيج بالتطوع من أجل "الدفاع عن الأمن القومي الإيراني ومقامات أهل البيت في العراق والسيدة زينب في سوريا"، حسب الأدبيات الإيرانية التي تُعد التدخل بقوات عسكرية في الدول الأخرى بأنه دفاعاً عن أمنها القومي⁽³⁴⁾.

وبعد أن كانت الصحافة الإيرانية تتعمد تجاهل الخسائر في سوريا، بدأت تنشر تغطيات مكثفة حول القادة القتلى من الحرس ومن يُطلق عليهم "مدافعو الحرم"، وتقابل أسرهم، وتعدد مزاياهم، وبدأ المسؤولون الإيرانيون يزورون عائلاتهم وينشرون صوراً مع أطفالهم وزوجاتهم وهنَّ يمجدن ما فعله الأزواج القتلى، ولقيت أسرهم اهتمام ورعاية مرشد الثورة الإسلامية، ولوحظ أنَّ جُل هذه العائلات كان من الأفغان المقيمين في إيران، والذين يقاتل أبناؤهم في تنظيم "فاطميون"، وضمن ما يقدمه خامنئي، فإنَّ: "هذه العائلات لها دِينٌ في عنق الإيرانيين جميعاً، فقد قاتل أبناؤهم دفاعاً عن نساء آل البيت في سوريا والعراق، وواجهوا أعداء إيران في الخارج، وبدون هذه المواجهة، كان يمكن لهؤلاء الأعداء أن يدخلوا إيران، وإن لم يقفوا في وجههم، فإنَّ إيران كانت مجبرة على محاربتهم في كرمنشاه وهمدان وبقية المدن الإيرانية ... هؤلاء (الشهداء) قدموا أرواحهم دفاعاً عن إيران والإيرانيين والثورة الإسلامية ... وفوق ذلك فقد ماتوا غرباء"⁽³⁵⁾.

بالمجمل يمكن القول إنَّ ظاهرة الميليشيات المسلحة "أمننة المذهب" والدفاع عن المقدسات تحتاج في بعض جوانبها، إلى قراءتها ضمن أدبيات الجهة القائمة عليها، خصوصاً أنها جاءت ضمن ظروف تاريخية مرت بها إيران، والتي خضعت لعملية أمننة معمقة، سخرت لأجلها كل مقدرات الدولة الإيرانية، وأنتجت واقعاً إقليمياً فوضوياً، نتيجة للسلوكيات المذهبية الإيرانية، لذلك لا يمكن فهمها بدون إدراجها في "الوظائف المقدسة" التي مُنحت للحرس الثوري، ضمن مقتضيات الوجود في سوريا والعراق، وغيرها من الساحات، بصورة تجعل هذا التشكيل الثوري يتجاوز كونه "الحرس" الذي جاء لحماية الثورة، ليصبح في واحد من هذه الوظائف "حرس الإمام المنتظر"، وحامياً للشيعية ومقدساتهم خارج حدود إيران، وهو أيضاً أحد أدوات إيران لبناء المركزية الشيعية-الإيرانية، عن طريق المؤمنين بها وبدورها، وهو إيمانٌ يقوم على أنه دورٌ عابر للجنسيات والحدود⁽³⁶⁾.

خلاصة

سعت الثورة الإيرانية لأن تجدد نفسها انطلاقاً من الفرضيات الأيديولوجية الخاصة بها، فقدمت تفسيرات جديدة بخصوص قضية تصدير الثورة، وإنتاج صيغ جديدة للهيمنة على دول المنطقة، من خلال تشجيع الحواضن الشيعية في العراق ودول الخليج العربي، للتحوّل من أقلّيات اجتماعية ومذهبية، إلى جماعات ضغط سياسية تخدم مشروعها الإقليمي، إلى جانب تشكيل الميليشيات المسلحة والأحزاب السياسية المرتبطة بها أيديولوجياً وعقائدياً، وكل هذا خير دليل على حيوية الفرضيات الثورية الخمينية بشأن واقع السياسة الإقليمية والتفاعل معها، ولعل أطروحة الدفاع عن المقدسات، هي في إطارها العام محاولة إيرانية جديدة لإعطاء قوة دفع لسياستها الإقليمية التي أصابها حالة من الجمود بعد تساقط أطروحة تصدير الثورة.

شكلت نظرية الأمانة الإطار النظري التي انطلقت منها أطروحة الدفاع عن المقدسات الإيرانية، والتي نجحت في حشد الحواضن الشيعية المتواجدة في المنطقة خلف المشروع الإقليمي الإيراني، وذلك من خلال وضعهم تحت فرضية التهديد الوجودي الذي يلف بهم من كل جانب، ما أنتج بدوره حالة من الاحتقان الطائفي والمذهبي في المنطقة، إذ إن هناك معالم داخلية وخارجية مهمة في سياسة الأمن القومي الإيراني، والتي تم التطرق إليها في ثنايا الدراسة، وأنّ الأطروحات النظرية التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن "بدلالة نظرية الأمانة" أحدثت تطوراً كبيراً في الفكر الثوري الخميني، الذي يسعى باستمرار لاحتواء المنطقة دولاً ومجتمعات؛ وذلك من خلال سياسات تمكين الشيعة وتشكيل ميليشيات مسلحة وخلق مقدسات جديدة والدفاع عنها.

إنّ الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسية الخارجية، فإنها تتطلق من تثبيت أهدافها الأساسية بصورة واضحة، ومن ثمّ تتبع الوسائل المناسبة السلمية وغير السلمية لتحقيق أهدافها المنشودة، فالمخطط الإستراتيجي الإيراني يرسم لنفسه مجموعة من الأهداف الأساسية المتعلقة بالمصلحة القومية للدولة وإستراتيجيتها القومية العليا المتمثلة في صيانة الأمن القومي الإيراني، والمحافظة على الهيمنة الإيرانية في النظام الإقليمي، والسعي لإنجاح المسعى الإيراني بالتفوق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، ولغرض إنجاز تلك الأهداف يلجأ صانع القرار الإيراني إلى إيجاد محركات خارجية لإنجاح هذا المسعى، وتأتي أطروحة الدفاع عن المقدسات مثالا في هذا الإطار.

فصانع القرار السياسي والإستراتيجي في إيران، يحاول توسيع مصالح إيران في

الخارج، عندما يشعر بتزايد قوة الدولة أو وجود تهديدات خارجية تواجه الأمن القومي الإيراني؛ بهدف تحقيق الهيمنة وتأمين المصلحة القومية العليا المتمثلة بـ"القيم والمعتقدات الأيديولوجية، والإمكانات والموارد المادية، والقوة العسكرية"، وما يترتب على ذلك من نتائج وآثار على توازنات النظام الإقليمي.

وبالمجمل تتشكل السياسة الأمنية لإيران وخاصة فيما يتعلق بموضوع الدفاع عن المقدسات وفقاً لديناميكيات المنطقة، وأطر التفاعل المتبادل مع الجهات الفاعلة الأخرى فيها، ودورها في تشكيل جدول الأعمال الأمني، ويتم استخدام جدول الأعمال الأمني هذا لإنشاء سياسة مؤمنة، وبالمثل تطبق الجهات الفاعلة في المنطقة أيضاً سياسة الأمانة تجاه إيران، إذ إنّ تأثير أطروحة الدفاع عن المقدسات في السياسات الأمنية الإيرانية خاضع لطبيعة الظروف التي ستمر بها إيران، وبما أنّ إيران جعلت من المذهب ركيزة رئيسة لنفوذها الإقليمي، فإنّ سيناريو استمرار موضوع الدفاع عن المقدسات كمحرك للسياسة الإيرانية سيستمر، والعكس صحيح أيضاً، وهنا يلعب النفوذ الثقافي والديني الإيراني دوراً كبيراً في ترسيخ هذا التصور، أيّ إنه كلما نجحت إيران في إشعار الشيعة بأنهم مهددين، وأنّ الأماكن المقدسة للشيعة تواجه خطر الاندثار، فإنّ استمرار تأثير موضوع الدفاع عن المقدسات سيحظى بمركزية كبرى في سياسة الأمن القومي الإيراني.

المراجع والمصادر

- (1) توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، *دراسات إستراتيجية*، (إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس 2019)، ص 23.
- (2) Barry Buzan, Le Waever, Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, Colorado: Lynee Rienner Publishers, 1998), p.27.
- (3) Thierry Balzacq, "The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context", *European Journal of International Relations*, (Thousand Oaks: Sage Publications, Vol 11, Issue 2, 2005, p. 173.
- (4) Barry Buzan, *Op.Cit*, pp. 40-41
- (5) جاسم محمد، "مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://goo.gl/f7tSsN>
- (6) عبد المعطي زكي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 9 فبراير 2016، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://goo.gl/nFT7tG>
- (7) لينو رجي مارتن، نحو منهج شامل للأمن القومي في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الوهاب القصاب، مجلة دراسات مترجمة، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 8، 2001)، ص 5-6.
- (8) المرجع السابق، ص 11.
- (9) عبد الله يوسف سهر، الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 160، 2005)، ص 13.
- (10) لينو رجي مارتن، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.
- (11) المرجع السابق، ص 3.
- (12) Matt Mc Donald, "Securitization and the Construction of Security", *European Journal of International Relations*, No 4, 2007, pp. 563-587.
- (13) سيد كاظم سيجادبور، العولمة والأمن القومي الإيراني، موقع البنية، (22 أغسطس 2017)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://goo.gl/c2jy8k>
- (14) Time for a Principled Approach on Iran, December 2016. <https://goo.gl/V58p8k>
- (15) ممدوح أنيس فتحي، الأمن القومي الإيراني، البيان، (8 مايو 2006)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://goo.gl/uAf5gy>
- (16) محمد بن فالح، تحليل الإستراتيجية الإيرانية الأمنية حيال دول الخليج العربي، (السعودية: رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2015)، ص 142-145.
- (17) Matthew Mcinnis, *Iranian Concepts of Warfare: Understanding Tehran's Evolving Military Doctrines*, The American Enterprise Institute (AeI), (Massachusetts: February 2017), p6-7.
- (18) Matthew Mcinnis, *Op.Cit*, p.9.
- (19) Andrew Westwood, "The Politics of Distrust in Iran," *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, (Thousand Oaks: Sage Publications, Volume: 358 issue: 1 1965), pp. 123-135.
- (20) أحمد عقل، إيران تستخدم "نظرية المؤامرة" من أجل خداع العالم، دولة الأحوال العربية، (15 يونيو 2017)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2Sse5Hf>
- (21) موقع حوارات، هجمات طهران ونظرية المؤامرة، (13 يونيو 2017)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019.

- <http://hiwarat.net/?p=3612>
- (22) البيان، طهران تتخلى عن فتوى قتل رشدي وبريطانيا تعتذر: تسوية إيرانية بريطانية تعيد العلاقات إلى طبيعتها، تاريخ الاطلاع: 7 نوفمبر 2019، <https://cutt.us/ybc1U>.
- <http://hiwarat.net/?p=3612>
- (23) Abdulkadir Şen, Mezhep Krizinin Sorumlusu Kim?, Haksoz Haber, Ocak 2016. <https://bit.ly/2YXciww>
- (24) علي رحيم، علاقة القوى السياسية العراقية مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي، الحوار المتمدن، العدد (3691)، 7 أبريل 2012، ص2، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2JEAU70>
- (25) Afshon Ostovar, Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide, November 2016, p.9, accessed on: 19 Aug 2019. <https://bit.ly/2PRwrPc>
- (26) مجلة درع الوطن، البعد الطائفي أحد أدوات القوة الناعمة، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، (3 أبريل 2016)، ص3، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2M01HwZ>
- (27) موقع عربي 21، "عربي 21" تستعرض أبرز أنشطة "التشيع" الإيرانية بسوريا، 4 أبريل 2019، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2YVE10S>
- (28) وجيه قانصو، السياسة والقداسة في الخطاب الإيراني، جريدة المدن، (10 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2XKar1m>
- (29) فراس إلياس، مركزية العراق في العقل الإستراتيجي الإيراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، ط(1)، 2018، ص 40.
- (30) وكالة صدی البلد، فارس: الحرس الثوري يعلن التعبئة العامة وإرسال مقاتلين لحماية المراكز الشيعية في سوريا، (14 مايو 2013)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2LsWSgc>
- (31) موقع الخليج أون لاين، "مدافعو الحرم".. ميليشيا إيرانية أخرى منغمسة في الحرب على سوريا، (3 مايو 2016)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2Y6VlIO>
- (32) وكالة يونيوز للأخبار، الإمام الخامنئي: لولا مدافعي الحرم لما كان هناك مسيرة أربعينية، (24 تشرين أول 2018)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2LT8IzE>
- (33) إيران أبلغنا داعش أننا سندخل العراق لحماية مقدسات الشيعة، مدونة الجزيرة العربية، (29 يونيو 2015)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/200W4kH>
- (34) موقع العربية، جنرال إيراني يدعو للتطوع للقتال في سوريا والعراق، (10 يونيو 2015)، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2LohvKK>
- (35) فاطمة الصمادي، زوايا أخرى لدراسة ظاهرة الميليشيات الشيعية وعلاقتها بإيران، معهد العالم للدراسات، (يناير 2018)، ص2، تاريخ الاطلاع: 19 أغسطس 2019. <https://bit.ly/2XQ6xix>
- (36) المرجع السابق، ص 3.